المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي السعودي
(دراسة تحليلية قطاعية قياسية في الفترة من 2000-2022)

The Impact of Non-Oil Exports on Saudi Economic Growth
(A Standard Sectoral Analytical Study for the Period 2000-2022)

بحث
مقدمة من الباحث
عبد الله ناصر عبد الله بن لزمع الشهراني
طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية
جامعة أم القرى

أشراف
د / مصطفى محمود عبد السلام
أستاذ الاقتصاد الإسلامي بالكلية

By
Abdullah Nasser Abdullah bin Lazma Al-Shahrani
PhD student at the College of Islamic Economic and Financial Sciences
Umm Al Qura University

Supervisor
Dr. Mustafa Mahmoud Abdel Salam
Professor of Islamic economics at the college

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

الملخص

في هذه الدراسة تم التعرض لبعض التجارب الدولية في تعزيز الصادرات غير النفطية لدولتين إسلاميتين هما إندونيسيا وماليزيا ، وكيف تحولت من دول أحادية التصدير إلى أكابر الدول في تنوع الصادرات . ثم تعرضنا لأهمية الصادرات غير النفطية في المملكة ، وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادي.

ثم انتهت الدراسة بدراسة قياسية وفيها تم استخدام أسلوبي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد Simple and Multiple Linear Regression (S,M,LR) ، ومنها تم التوصل إلى عدة نتائج ، لعل أهمها : وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين نمو الصادرات غير النفطية (كإجمالي) ونمو كلا من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي . وكذلك هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين نمو الصادرات غير النفطية (كقطاعات تصديرية) ونمو كلا من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي.

كما تقدمت الدراسات بعدة توصيات لعل أهمها : ضرورة توفير كامل الدعم من المملكة ومتخذي القرار بضرورية تنويع مصادر دخل المملكة من خلال التنوع في الصادرات ، وخاصة الصادرات غير النفطية ، والتخفيف من الاعتماد على مصدر واحد ، لتفادي الأزمات في حالة تذبذب أسعار هذا القطاع ، من خلال زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة والمصدرة ، وهذا بلا شك سوف يؤدي إلى توزيع الضرر ، وابعاد الاقتصاد القومي عن أي أضرار.

الكلمات الافتتاحية : النفط – الصادرات غير النفطية – الناتج المحلي الإجمالي – الناتج المحلي غير النفطي.

Abstract

In this study, the theoretical framework for international economic relations in Islamic thought was developed. Then exposure to some international experiences in promoting non-oil exports to two Islamic countries, Indonesia and Malaysia , and how they turned from mono-exporting countries to the largest countries in the diversity of exports. Then we

discussed the importance of non-oil exports in the Kingdom, and its relationship to economic growth.

Then the study ended with a standard study, from which several results were reached, perhaps the most important of which are: the existence of a direct and statistically significant relationship between the growth of non-oil exports (total) and the growth of both GDP and non-oil domestic product. There is also a positive and statistically significant relationship between the growth of non-oil exports (as export sectors) and the growth of both GDP and non-oil GDP

The studies also made several recommendations, perhaps the most important of which is the need to provide full support from the Kingdom and decision makers with the need to diversify the Kingdom's sources of income through diversification in exports, especially non-oil exports. Reducing dependence on a single source, to avoid crises in the event of fluctuating prices in this sector. By increasing, the number of productive and exporting economic sectors, and this will undoubtedly lead to the distribution of damage, and keep the national economy away from any damage.

<u>Kay words :</u> oil - non-oil exports - gross domestic product - non-oil domestic product.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

المقدمة

شهدت الصادرات السعودية غير النفطية تحسنا بعد أن واجهت تحديات كبيرة في عام 2020 بسبب الجائحة وأثرها على الاقتصاد العالمي ، حيث سجلت الصادرات غير النفطية أعلى قيمة نصفية في تاريخها للنصف الأول من عام 2021 ، بارتفاع يقدر بنسبة 37% محققة 125.3 مليار ريال ، وكانت قد سجلت في نفس الفترة من عام 2020 ما قيمته 91.7 مليار ريال ، كما سجلت ارتفاعا في الكميات بنسبة 8% ، أي ما يساوي 34.7 مليون طن للنصف الأول من 2021 أيضا.

وتعددت وجهات صادرات المملكة حول العالم ، وتعد دولة الإمارات العربية هي أعلى وجهات التصدير خلال الفترة الماضية ، حيث بلغت قيمة صادرات المملكة إلى الإمارات ما يعادل 17 مليار ريال ، تليها الصين بقيمة بلغت 16.8 مليار ريال ، ثم الهند بقيمة بلغت 7.1 مليار ريال.

مشكلة البحث

أدركت الدول النامية خاصة النفطية على ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي اقتصادي ناضب ، يكون ركيزة للصادرات ومحرك للنشاط والنمو الاقتصادي ، من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير ، والمملكة العربية السعودية من بين هذه الدول ، حيث يسيطر النفط على أكثر من 90% من إجمالي صادراتها ، مما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار النفط.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لرؤية المملكة 2030 التي يشكل التنويع الاقتصادي مدخلا رئيسيا نحو تحقيقها ، من خلال إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي ، تبرز هنا أهمية هيئة تنمية الصادرات السعودية ، والدور الموكل إليها كهيئة تسعى جاهدة لزيادة الصادرات السعودية غير النفطية والانفتاح على الأسواق العالمية ، حيث توظف الهيئة جميع إمكاناتها للإسهام في رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ، وتتخذ في سبيل ذلك العديد من الإجراءات والمبادرات ، التي من شأنها جعل المنتج السعودي منافسا قويا في الأسواق الدولية والإقليمية ، وذلك بهدف تعزيز وتأسيس قطاع اقتصادي واعد مستدام ، يعمل من أجل وجود قوة تنافسية غير نفطية للمملكة ، وتطوير كافة القطاعات ، وتوفير فرص العمل لأبناء الوطن.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

ما أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية :

- ما التجارب الدولية في تعزيز الصادرات غير النفطية؟
- ما أثر السياسات التصديرية في دعم الصادرات غير النفطية؟
- ما هي السياسات العامة المعززة للصادرات غير النفطية ؟ وما هو واقعها على ضوء رؤية المملكة 2030 في دعم الصادرات غير النفطية؟
- ماهي الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق نمو الصادرات غير النفطية؟
- ماهي البنية الهيكلية والقطاعية للصادرات غير النفطية؟
- ما هي محددات الصادرات غير النفطية؟
- ما هي المعوقات التي تحد من نمو الصادرات غير النفطية؟

هدف البحث

تمثلت أهم أهداف البحث في الآتي :

1. استعراض بعض التجارب الدولية المعززة للقدرة التنافسية للصادرات غير النفطية.
2. دراسة وتحليل وتقييم للسياسات التصديرية الحالية في دعم الصادرات غير النفطية.
3. استعراض واقع صادرات المملكة والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن تركيزها في الصادرات النفطية.
4. دراسة وتحليل أثر رؤية المملكة 2030 في دعم الصادرات غير النفطية.
5. معرفة إلى أين وصلت الجهود المبذولة من المملكة في إطار استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية ، ومدى ارتباط ذلك بالنمو الاقتصادي بالمملكة.
6. إبراز دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات غير النفطية في رفع أداء النمو الاقتصادي.
7. دراسة تحليلية قياسية لأثر الصادرات غير النفطية وفقا للقطاعات المختلفة على النمو الاقتصادي السعودي.

أهمية البحث

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

يستمد هذا البحث أهميته من خلال إبراز الآتي :

1. تكمن أهمية البحث من معالجته لموضوع دار حوله جدل كبير في الأدبيات الاقتصادية ، وهو طبيعة الأثر الذي تحدثه الصادرات غير النفطية على معدلات النمو الاقتصادي بالمملكة.
2. دراسة المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها المملكة في حالة الاعتماد على مصدر واحد للدخل ، متمثلا في الصادرات النفطية.
3. التعرف على تجارب بعض الدول وتحولها من دول أحادية التصدير إلى دول متنوعة الصادرات ، وأثر هذا التحول على اقتصادياتها ، والاستفادة من تجارب هذه الدول.
4. دراسة آثار انتقال اقتصاد المملكة من اقتصاد أحادي التصدير إلى اقتصاد متعدد مصادر الدخل ، من خلال التنوع في الصادرات غير النفطية ، وأثر ذلك على الناتج القومي بالمملكة العربية السعودية.
5. إبراز الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه تنوع الصادرات غير النفطية ، ووجود عدة بدائل أمام المملكة للصادرات ، بدلا من الربط الكامل بين أسعار النفط ومستوى الناتج القومي.

خطة البحث

أعتمد البحث على مدخلين أساسيين وهما :

المدخل الأول : مدخل الدراسة العلمية ، وذلك من خلال تكوين الإطار النظري ، اعتمادا على المراجع والدوريات المتخصصة ، والتقارير الدورية التي تصدر عن وزارة الاقتصاد والبنك المركزي السعودي وهيئة الاحصاء.

المدخل الثاني : المدخل الميداني ، وذلك بهدف توفير بعض البيانات الأخرى المطلوبة للدراسة التطبيقية ، وذلك عن طريق :

- المقابلات الشخصية مع المسئولين من وزارة الاقتصاد والتجارة ، وغيرهم من المسئولين.
- تحليل تجارب بعض الدول وتحولها من دول أحادية التصدير إلى دول متعددة الصادرات ، ومحاولة الاستفادة من تجارب هذه الدول.
- تحليل النتائج المتوقعة عند التحول إلى سياسات الصادرات غير النفطية بالمملكة.
- تقديم نموذج كمي قياسي لقياس العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي وأهم الصادرات غير النفطية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

- تقديم نموذج كمي قياسي لقياس العلاقة بين الناتج القومي غير النفطي وأهم الصادرات غير النفطية.
- محاولة إبراز المزايا التي سوف تعود على اقتصاديات المملكة في حالة التحول تدريجيا إلى التنوع في الصادرات والبعد عن أحادية التصدير.

فروض البحث

قامت الدراسة التطبيقية على تسعة فروض أساسية.

الفصل الأول

التجارب الدولية في تعزيز الصادرات غير النفطية

مقدمة

يعد التنويع الاقتصادي في الوقت الراهن ، هو الرهان الحقيقي للعديد من الدول ، لاسيما الدول النفطية ، ومن بينها المملكة العربية السعودية ، خاصة بعد الانهيار الكبير الذي شهدته أسعار النفط على الصعيد العالمي منذ 2014 ، واستمر لعدة سنوات . ويستوجب نجاح برامج واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول ، أن تكون وفق منهجية مدروسة ومضبوطة ، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البلد المعني ، كما يجب في نفس الوقت الاستفادة من تجارب دول أخرى حققت نجاحا في هذا الصدد ، كدول : كوريا الجنوبية ، الصين ، ماليزيا ، اندونيسيا ، وغيرها من الدول. [1]

ويستهدف هذا الفصل عرض لأهم التجارب الدولية في تعزيز الصادرات غير النفطية ، حيث تن تناول التجارب الدولية لبعض الدول الإسلامية وهي إندونيسيا وماليزيا.

تجربة دولة اندونيسيا

تقع دولة إندونيسيا في جنوب شرق آسيا ، تحدها من الشمال ماليزيا وغينيا الجديدة ، وشرقا تيمور الشرقية ، وتتألف من 17.508 جزيرة ، وعاصمتها جاكرتا ، ويصل عدد سكانها إلى 273.5 مليون نسمة ، وذلك طبقا لتقديرات 2020 ، وهي أكبر الدول الإسلامية من حيث التعداد ، كما أنها تحتل المركز الرابع بين دول العالم من حيث حجمها السكاني ، بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

1- محمود مسعودي ، (2018) ، استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب ونماذج رائدة ، مصر : القاهرة ، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال ، المجموعة 2، العدد 7 ، ص 225

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

هذه الدولة التي كانت الأكثر تخلفا ، ففي منتصف القرن الماضي عندما نالت استقلالها عن هولندا ، كان متوسط دخل الفرد السنوي بها هو ٥٠ دولار ، بينما كان متوسط الدخل في الهند ١٠٠ دولار ، وفى مصر ٢٠٠ دولار ، وقد وصف أحد الكتاب الغربيين إندونيسيا في ذلك الوقت بأنها : "مستنقعات يسبح فيها العراة ، وتعج بالناموس والحشرات الناقلة للأمراض ، وتتفشى فيها الأمراض المستوطنة والأوبئة". [1]

إندونيسيا والتحول من صادرات نفطية إلى صادرات غير نفطية

تعد إندونيسيا من أكثر الدول التي تسعى لتحقيق النمو في صادراتها غير النفطية ، حيث سعت البلاد نحو تحقيق مزيد من النمو في الصادرات غير صادرات النفط والغاز ، بنسبة استهداف تزيد عن 6.3% عن عام العام السابق 2020.

حيث استطاعت إندونيسيا تحقيق 155 مليار دولار من الصادرات غير النفطية والغاز ، في عام 2020 ، بنسبة 95.06% من المستهدف ، ومن المتوقع زيادة صادرات إندونيسيا إلى الصين بنسبة 7.86 % بنهاية عام 2022 ، متمثلا في صادرات الفولاذ وزيت النخيل والفحم. [2]

ويوضح الجدول التالي أهم صادرات إندونيسيا غير النفطية خلال السنوات الأخيرة بالدولار :

جدول رقم (1)

أهم صادرات إندونيسيا غير النفطية من سنة 2017 : 2021 بالدولار

1- OP, Abogan ; EB,Akinola ; OI, Baruwa ,(2014), Non-oil Export and Economic Growth in Anodize (1980-2011), Journal of Research in Economics and International Finance, 3(1) , p.1-11.

2- جريدة العرب الاقتصادية الدولية ، إندونيسيا تسعى لزيادة الصادرات غير البترولية في 2021، 2021، متاح على الرابط التالي : https://2u.pw/TT1Qj

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

السنة / الصادرات	2017	2018	2019	2020	2021
الوقود المعدني والزيوت المعدنية	36,866,865	42,011,767	34,105,452	25,578,527	45,111,944
شحوم وزيوت حيوانية أو نباتية	22,965,598	2,034,630	17,634,842	20,720,837	32,831,682
حديد وفولاذ	3,349,483	5,751,429	7,387,412	10,847,364	20,949,789
المركبات بخلاف عربات السكك الحديدية	6,835,400	7,552,010	8,187,972	6,602,285	8,638,947
الآلات والمعدات الكهربائية	8,466,673	8,854,011	9,012,166	9,234,076	8,485,562
مطاط ومصنوعاته	7,743,065	6,381,285	6,025,627	5,618,805	7,103,216
منتجات كيماوية متنوعة	3,894,806	4,926,359	4,109,949	3,797,448	6,905,409
الآلات والأجهزة الميكانيكية	5,873,443	5,865,948	5,542,612	5,206,366	6,307,396
الأحذية	4,911,848	5,113,294	4,409,287	4,804,751	6,165,241

جدول من اعداد الباحث : بالاعتماد على البيانات الصادرة عن إحصاءات التجارة لتطوير الاعمال الدولية. [1]

مقومات نجاح التجربة في إندونيسيا

يمكن تلخيص مقومات هذا النجاح فيما يلي :

(1) **النمو الاقتصادي المتنامي :** إذ نجد أن هناك زيادة في معدل نمو الاقتصاد بنسبة بلغت 5.44% خلال الربع الثاني من عام 2021 ، مقابل نسبة زيادة قدرها 5.01% عن الربع الأول من نفس

1- إحصاءات التجارة لتطوير الاعمال الدولية ، متاح على الرابط التالي :

https://2u.pw/9Tdbg

العام ، وهذا تجاوز كل توقعات السوق ، حيث كان المتوقع عند مستوى 5.17% ، متخطيا كل توقعات الخبراء وتوقعات المؤسسات الاقتصادية الدولية ، وقد اقترن النمو المتزايد بزيادة الصادرات وقوة الاستهلاك وارتفاع الاستثمارات ، وسجلت قطاعات المواصلات والاتصالات وقطاع الخدمات معدلات نمو عالية ، كما سجلت الاستثمارات الأجنبية رقما قياسيا جديدا ، ومجمل هذه المؤشرات تدل على قوة الاقتصاد الإندونيسي في ظل مشكلات اقتصادية كبيرة ، تعاني منها اقتصاديات كبيرة في العالم. [1]

(2) **النموذج الديمقراطي الإسلامي :** تعد إندونيسيا من بين الدول التي استطاعت أن تبلور نظاما سياسيا معاصرا ، ربط بين القيم الإسلامية للمجتمع وبين الديمقراطية كنموذج حديث للحكم ، حيث أكد رئيس اندونيسيا السابق "سوسيلو بامبانغ يودو هوتو" أن الديمقراطية يجب أن تكون أداة للتنمية وبدونها لا جدوى من الإصلاح الاقتصادي ، وكذلك أكد على أنه لا تعارض بين الإسلام والديمقراطية ، بل هناك تكامل بين منظومة حكم تستجيب لحاجات الفرد المسلم . وهكذا نجد أن إندونيسيا بنت نظام حكم ديمقراطي على قاعدة قيم إسلامية مجتمعية ، وهذا النموذج أدى إلى استقرار نسبي ، ساعد في نجاح التجربة التنموية. [2]

(3) **تنمية ذات بعد انساني :** وجهت إندونيسيا نتائج النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي نحو بناء نموذج للتنمية الإنسانية المجتمعية ، فمنذ أزمة 1997 وما رافقها من آثار سلبية ، توجهت الحكومة الاندونيسية إلى مواجهة الفقر ، رغم وجود أكثر من 17 ألف جزيرة متفرقة ، وعدد سكان كبير نسبيا ، وملايين القرى بدون خدمات ، إذ استطاعت محاربة الفقر والحد منه ، من خلال عمل الحكومة على توجيه النمو الاقتصادي المتزايد والمستدام لخلق فرص عمل ، والسماح بزيادة الانفاق العام ، والرعاية الصحية والتعليم والبنى التحتية ، وهذا ما أدى إلى تراجع معدل الفقر من 16.7% بين السكان عام 2004 إلى 14.1% عام 2009 ، ثم تبنت إندونيسيا برنامج وطني لتمكين المجتمعات المحلية ، وهذا أدى إلى انخفاض معدل الفقر إلى 4.3% عام 2019 . [3]

---

1 – Iqbal Athar, Ibid ,p.27.

2– محمد هدايات نور وحيد ، تجربة التحول الديمقراطي في إندونيسيا ، منتدى كوالالمبور للفكر والثقافة ، 2021 ، متاح على الرابط التالي https://kl-forum.org/ar/kl2569

3– أماني برهان الدين لوبيس ، الديمقراطية بإندونيسيا ، (2020) إندونيسيا : جاكرتا ، مجلة جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية ، ص17

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

تجربة دولة ماليزيا

تقع دولة ماليزيا في جنوب شرق آسيا ، على المحيط الهندي ، وتجاور تايلند على شمالها ، وإندونيسيا وسنغافورة على جنوبها ، عاصمتها كوالالمبور، واسمها الرسمي "اتحاد ماليزيا" ، ومساحتها 329,750 كم 2، ويبلغ عدد سكانها 33 مليون نسمة ، حسب تعداد عام 2020

وتعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة ، لما حققته من إنجازات كبيرة ، يمكن أن تستفيد منها الدول النامية ، كي تنهض من التخلف الاقتصادي ، فمنذ أربعين سنة خلت كانت ماليزيا من أفقر الدول في العالم ، وبعد استقلالها لم تتبع توجهات وتعليمات المؤسسات الدولية ، بل اختارت أن تتبع النماذج التنموية الناجحة لجيرانها الآسيويين. [1]

وفيما يلي أهم صادرات ماليزيا في السنوات الأخيرة وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (2)

أهم صادرات ماليزيا من سنة 2017 : 2021 بالدولار

السنة / الصادرات	2017	2018	2019	2020	2021
لآلات والمعدات الكهربائية	6870875	83104003	81,965,042	86403702	102908094
الوقود المعدني	33275694	38492679	34479307	26457576	37277393
الآلات والأجهزة الميكانيكية	33275694	38492679	34479307	26457576	37277393
شحوم وزيوت	13560169	12071312	11469172	13489259	19691656
مطاط ومصنوعاته	7231720	7493172	7107004	11188757	16719307
بصري وفوتوغرافي	7873557	9457940	10065997	10842440	12654853
البلاستيكيات	7483262	9403859	9594622	8181528	10284721

1- نادية فاضل عباس ، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010 ، (2012) ، مصر : القاهرة ، مجلة دراسات دولية ، ع54 ، ص 156

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

الألمنيوم ومصنوعاته	3186241	3865437	3757156	3762823	7271598
حديد وفولاذ	2329608	3223445	4386450	5167731	6635567

جدول من اعداد الباحث : بالاعتماد على البيانات الصادرة عن إحصاءات التجارة لتطوير الاعمال الدولية. [1]

<u>قوام نجاح السياسة التصديرية في ماليزيا</u>

إن نجاح السياسة التصديرية في ماليزيا ، كان نتيجة خطط اقتصادية طويلة الأجل قامت بها الحكومة الماليزية ، وقوام هذا النجاح يرجع للعديد من الأسباب ، يقدمها الباحث كعلامات على الطريق يمكن أن تستفيد منها المملكة العربية السعودية عند انتهاجها لتفعيل برامج الصادرات غير النفطية ، وتنويع هذه الصادرات ، والخروج عن احادية التصدير كما فعلت ماليزيا وإندونيسيا ، وغيرها من الدول في الآتي

(1) **<u>نهضة النظام الإداري كأساس لنهضة النظام الاقتصادي :</u>** حظي النظام الإداري في ماليزيا بتطور كبير وملحوظ منذ نيل البلاد استقلالها في عام 1957م ، فعملت الحكومة على إصلاح نظام الخدمة المدنية ، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري ، بالإضافة لإعادة هيكلة العمل في الوكالات المركزية والوزارات ، واستخدام نهج بناء المؤسسات ، وتشكيل الوحدة الإدارية الماليزية ووحدة تخطيط القوى العاملة ، وإنشاء العشرات من الشركات العامة والهيئات القانونية ، وإدخال قانون الأخلاقيات المدنية.

<u>ثم في مرحلة تالية</u> تحول النظام الإداري من الإصلاحات السابقة المعتمدة على التغييرات الهيكلية والإجرائية وبناء المؤسسات ، إلى إصلاحات قائمة على الرعاية غير المؤسسية ، ومن أهم الإجراءات التي عملت عليها الحكومة ، تحسين نظام وإجراءات العمل ، وتحسين الخدمات للجمهور ، وتغيير مواقف موظفي الخدمة المدنية ، وغرس أخلاقيات العمل ، واتباع سياسة

1- يمكن الرجوع إلى :

- **عادل عبد العظيم ، (2019) ، التجارب الدولية في التنمية : تجربة ماليزيا ، الكويت ، مجلة المعهد العربي للتخطيط ، السنة الخامسة ، العدد 2 ، ص6**
- **إحصاءات التجارة لتطوير الاعمال الدولية ، متاح على الرابط التالي :**

https://2u.pw/9Tdbg

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

الخصخصة ، والاستفادة من الأتمتة والتكنولوجيا الجديدة ، وإصلاح الميزانية ، وتحسين نظام الإدارة المالية

(2) **التوسع في صادرات الصناعيات التحويلية :** حيث استطاعت ماليزيا انتهاج نفس سياسات معظم دول جنوب شرق آسيا الصاعدة التصديرية ، والتحول من صادرات زراعية ومواد خام إلى صادرات صناعات تحويلة . إذ أن التوسع في الصادرات من السلع تامة الصنع – أو نصف مصنعة لصادرات أخرى – عمل على تحفيز الأداء التصديري في ماليزيا.

(3) **التوسع في الصادرات مرجعه هو الدولة :** فالواقع يؤكد أن هذه النهضة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا – ومن ضمنها دولة ماليزيا – ليس نابعا من فكرة السوق الحرة ، فالهيكل الإنتاجي التصديري لم يترك للسوق الحرة ، ولكن كان نتيجة تدخل حكومي محكم للتخطيط.

فمنذ أوائل عام 1980 تحولت ماليزيا من اعتماد سياسة الصناعات الخفيفة والمتوسطة إلى اتباع الصناعات الثقيلة ، كصناعة البتروكيماويات والسيارات ، وكانت الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف هو إنشاء مؤسسات القطاع العام ، ذات الاهتمام بعملية التصدير ، وفي عام 1985 وضعت الحكومة خطط صناعية للتحول من الصناعات ذات العمالة الكثيفة إلى صناعات كثيفة التكنولوجيا ورأس المال ، وبذلك سجل قطاع التصنيع مرة أخرى نموا مرتفعا بمتوسط 13% سنويا ، مع نمو مرتفع وواضح في الصادرات الصناعية ، اذ ارتفعت حصة الصادرات الصناعية إلى60% من إجمالي الصادرات ، وهذا النمو الواضح كان راجعا إلى تنفيذ الخطط الصناعية الموضوعة من جانب الدولة.

(4) **التوسع في إنشاء المناطق الحرة :** فظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير ، والانفتاح التجاري ، كان نتيجة لعدة استراتيجيات متبعة من طرف هذه الدول ، رغبة منها في زيادة النمو في الصادرات الصناعية ، وتسهيل تصديرها إلى العالم.

(5) **التوسع في استخدام سياسية الحوافز المالية وهيكل التعريف التمييزي :** فبعد حصول ماليزيا على استقلالها عام 1956 ، بدأت باعتماد سياسة صناعية ، لإحلال الاستيرادات ، والاعتماد على البدائل المحلية ، وذلك من خلال استخدام مجموعة من السياسية الرئيسية ، كالحوافز المالية وهيكل التعريف التمييزي ، واستمرت مرحلة إحلال الاستيراد إلى أواخر عام 1960 ، وفي عام 1968

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

بدأت ماليزيا مرحلة التصنيع الموجهة نحو التصدير ، من خلال ادخال قانون حوافز الاستثمار ، وكذلك تمديد الامتيازات الضريبية والرسوم الجمركية على الصناعات المصدرة ، والذي يعد هو الجانب الأكثر أهمية للسياسة التجارية.

(6) **التوسع في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الداخل :** اعتمدت ماليزيا – وبشكل كبير - على الاستثمار الأجنبي في تحريك صادراتها ، فاتخذت العديد من الخطوات لتحقيق ذلك ، كالتوسع في إنشاء العديد من مناطق التجارة الحرة ، وتوفير مزايا ضريبية وجمركية على الاستثمار الأجنبي ، لجذب الاستثمارات الأجنبية الموجهة لسوق التصدير. وهنا نقول ونؤكد بأن اتباع هذه السياسة جعل من النظام المالي المحلي ذو دور محدود إلى حد كبير في بناء القدرات التصديرية ، ولكن النجاح في بناء هذه القدرات التصديرية مرجعه هو الاستثمار الأجنبي في ماليزيا ، وما حصل عليه من امتيازات.

الفصل الثاني

الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي السعودي

مقدمة

أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي لديها فائض في موارد الطبيعية ، تتحول شيئا فشيئا إلى دول أحادية الإنتاج والتجارة ، ولاشك أن هذه الوضعية لها أثر سلبي في الأجل الطويل ، وذلك لأن هذه الموارد الطبيعية قد تكون ناضبة ، أو أسعارها كثيرة التذبذب ، أو قد يحدث تراجع لحدود التبادل.

ومن هنا تظهر أهمية سياسات تنويع الاقتصاد ، من خلال خطط تنموية ، تستهدف بناء اقتصاد تقل فيه هيمنة الموارد الطبيعية ، وتسود فيه هيمنة المنتجات الصناعية ، سواء كاملة الصنع أو نصف المصنعة ، ومن هنا يتحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

وكان الهدف من عرض التجارب السابقة في مجال تنمية الصادرات غير النفطية ، هو الاستفادة من هذه التجارب في النهوض الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ، القائم على التنوع.

واقع الصادرات غير النفطية في الاقتصاد السعودي ومحدداتها

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

لقد حقق اقتصاد المملكة العربية السعودية معدلات نمو كبيرة خلال السنوات الأخيرة ، مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط والناتج النفطي ، وقوة نشاط القطاع الخاص ، وزيادة الإنفاق الحكومي ، وتنفيذ عدد من مبادرات الإصلاح المحلي.

ولكن مع الهبوط الكبير في أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤ ، دق ناقوس خطر ، ونبه أصحاب القرار ، وفرض العديد من المخاطر ، حيث لا يزال اقتصاد المملكة العربية السعودية شديد الاعتماد على الإيرادات النفطية ، في دعم النمو ورصيد المالية العامة والرصيد الخارجي ، فأكثر من ٩٠ % من إيرادات المالية العامة ، ٨٠% من إيرادات الصادرات ، تأتي من بيع النفط . ومن ثم تتأثر اقتصاديات المملكة بما يحدث في أسواق النفط العالمية من تغيرات محورية ، فانخفاض أسعار النفط يؤثر تأثيرا سلبيا ومباشرا على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي ، ويؤدي إلى نوع من التباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد السعودي.

واعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية على الإيرادات النفطية وبدرجة أساسية ، وضع أمام القيادة الرشيدة ، اثنين من التحديات الرئيسية ، الأول : هو كيف ينبغي لنا أن ننتهج أفضل السبل في التعامل مع الإيرادات النفطية ، والذي تعتمد البلاد على هذه الإيرادات ، وبشكل كبير ومنذ زمن طويل ، مع ضمان حماية الاقتصاد المحلي إلى أقصى درجة من أي تقلبات في أسواق النفط العالمية . أما التحدي الثاني ، فهو كيف يمكننا تحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من عباءة أحادية التصدير. [1]

وحاليا نجد أن هناك توجهات قوية في المملكة في بناء اقتصاد سعودي ، يهتم وبشكل كبير بتنويع الصادرات ، فالتجارب الدولية أثبتت أن الأخذ بتنويع الصادرات ، ذو أهمية بالغة في الاقتصاديات النفطية. فبقدر ما يكون هناك تنويع في الصادرات ، بقدر ما يتمكن الاقتصاد من المنافسة في التجارة الدولية.[2]

وبالتالي نجد أن هناك اقتران بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومي ، حيث أن فرضية النمو هي التي تقود للصادرات ، وقد كان هذا الموضوع محل اهتمام العديد من الدارسات في العديد من الدول

1- أحمد آل درويش ، (2015) ، المملكة العربية السعودية – معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، ، مطبوعات صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ص 1

2- ممدوح عوض الخطيب ، (2019) ، التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي ، المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد 26 ، العدد 2 ، ص 6

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

النامية والدول الأقل نمو ، إذ يوجد نقاش كبير حول فكرة أن نشاط التصدير يقود للنمو الاقتصادي في الادبيات والدارسات الاقتصادية ، والتي تتعلق بالتنمية والتجارة والنمو ، منذ عقود عديدة.

أما الآن فإن الواقع يؤكد أن استراتيجية التصدير هي التي تقود إلى النمو ، من خلال توفير العديد من الحوافز للمنتجين لتصدير منتجاتهم ، وذلك من خلال استخدام العديد من السياسات والآليات الحكومية والاقتصادية ، فمن خلال تلك السياسات والآليات نستطيع زيادة القدرة على الإنتاج ، من سلع وخدمات ، لديها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وبالتالي توفير النقد الأجنبي ، واستيراد التكنولوجيا المتقدمة والسلع الرأسمالية ، من أجل التنمية. [1]

ويوضح الجدول التالي إجمالي صادرات المملكة (نفطية وغير نفطية) ومدى مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات بالأسعار الجارية من 2000- 2022 :

جدول رقم (3)

تطور قيمة الصادرات غير النفطية والناتج المحلى الإجمالي غير النفطي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000 – 2022)

القيمة بالمليار ريال

السنوات	قيمة الصادرات غير النفطية	معدل النمو في الصادرات غير النفطية (%)	الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي	معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي (%)	نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
2000	17.828	32.29	420.100	3.55	4.24
2001	23.005	29.04	436.420	3.88	5.27
2002	31.182	35.54	448.996	2.88	6.94

1 – إبراهيم صالح العمر ، احمد أبو اليزيد الرسول ، (2018) ، تحليل قياسي للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية – تطبيق تحليل التكامل المشترك والسببية للفترة 1980 – 2016 ، الكويت ، مجلة الكويت الاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 23 ، ص 5

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

8.20	6.94	480.134	26.22	39.358	2003
10.14	14.02	547.442	41.06	55.520	2004
11.62	12.01	613.211	28.36	71.264	2005
12.37	12.76	691.480	20.02	85.529	2006
13.55	11.50	770.974	22.14	104.468	2007
14.03	12.40	866.608	16.42	121.622	2008
11.57	9.36	947.754	-9.87	109.619	2009
12.36	14.92	1089.190	22.80	134.610	2010
14.37	12.83	1228.894	31.17	176.568	2011
13.96	11.30	1367.748	8.15	190.952	2012
13.55	9.25	1494.318	6.02	202.443	2013
13.46	8.56	1622.301	7.88	218.395	2014
10.70	9.43	1775.299	-13.05	189.901	2015
9.85	1.66	1804.800	-6.43	177.694	2016
10.56	1.47	1831.344	8.88	193.479	2017
12.40	3.71	1899.257	21.70	235.458	2018
11.62	3.82	1971.828	-2.66	229.184	2019
10.66	-2.82	1916.160	-10.83	204.353	2020
11.56	4.70	2006.211	13.47	231.882	2021
13.05	5.21	2123.234	16.22	256.213	2022

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية ، [1]

1- الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية ، عدة سنوات ، متاح على الرابط التالي :

https://www.stats.gov.sa/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

من الجدول السابق يتضح لنا أن قيمة الصادرات غير النفطية بالأسعار الجارية بدأت في التزايد بدءا من عام 2000 إلى عام 2007 ، حيث وصلت إلى أقصى قيمة لها في ذلك العام ، ثم بدأت في الانخفاض خلال عامي 2008 ، 2009 ، ثم اتخذت اتجاها صعوديا وبقوة حتى وصلت إلى أقصاها بنهاية عام 2021 ، حيث بلغت قيمة الصادرات في ذلك العام ما يعادل 232 مليار ريال تقريبا ، وبنسبة 12% تقريبا من اجمالي الصادرات عن نفس العام.

والجدول التالي يوضح أهم المنتجات التي قامت المملكة بتصديرها خلال الفترة من 2004 : 2021 بالمليون ريال :

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

جدول رقم (8)

صادرات المملكة حسب القطاعات المختلفة خلال الفترة من 2004 : 2021 بالمليون ريال

المنتجات / السنة	السلع الغذائية		المنتجات المعدنية		المنتجات الكيماوية واللدائن		الورق ومصنوعاته		الأنسجة ومصنوعاتها		مصنوعات من حجر وجبس		المعادن ومصنوعاتها		الآلات وأجهزة كهربائية		سلع أخرى		سلع معاد تصديرها		الإجمالي
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
2004	3657	0.77	415696	87.98	31128	6.59	1418	0.30	858	0.18	877	0.19	4482	0.95	2132	0.45	3014	0.64	9229	1.95	472491
2005	4361	0.64	606371	89.55	42055	6.21	1677	0.25	1196	0.18	1020	0.15	4991	0.74	2784	0.41	1916	0.28	10773	1.59	677144
2006	5228	0.66	706486	89.28	45936	5.8	2114	0.27	1252	0.16	1141	0.14	6781	0.86	3914	0.49	3678	0.46	14809	1.87	791339
200	744	0.	7711	88.	5403	6,	294	0.	11	0.	13	0.	890	1.	525	0.	21	0.	199	2.	8744

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

03	29	85	25	51	60	3	02	5	16	87	14	93	34	5	18	6	19	06	85	2	7
1175 482	1. 83	214 72	0. 35	41 58	0. 54	638 8	0. 89	105 03	0. 14	16 33	0. 12	14 59	0. 25	295 5	5, 43	6273 9	89. 78	1055 300	0. 76	887 5	200 8
7232 97	3. 29	237 68	0. 31	22 32	1. 16	841 8	0. 97	699 8	0. 22	15 90	0. 21	14 90	0. 43	311 6	7, 35	5318 2	84. 66	6123 44	1. 40	101 59	200 9
9765 91	2. 01	196 41	0. 28	26 91	0. 38	374 4	0. 74	720 5	0. 15	15 08	0. 15	15 02	3. 96	386 68	8, 43	8233 8	82. 76	8082 20	1. 13	110 74	201 0
1367 174	1. 78	243 79	0. 25	33 89	0. 29	394 4	0. 61	839 5	0. 13	17 21	0. 11	15 27	0. 31	420 0	8, 4	1148 98	87. 2	1192 116	0. 92	126 05	201 1
1455 965	1. 90	277 20	0. 28	40 42	0. 29	423 6	0. 63	922 3	0. 13	19 03	0. 11	15 53	0. 25	362 2	8, 55	1244 60	86. 98	1266 354	0. 88	128 52	201 2
1399 722	2. 17	303 28	0. 34	47 67	0. 25	344 1	0. 14	195 4	0. 14	19 54	0. 12	16 58	0. 22	303 8	9, 43	1318 00	86. 31	1208 154	0. 90	126 28	201 3
1271	2.	304	0.	43	0.	311	0.	190	0.	19	0.	17	0.	314	11	1438	83.	1068	1.	134	201

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

903	39	03	34	11	24	0	15	9	15	09	14	26	25	9	,3	93	98	088	05	05	4
751302	4.29	32213	0.49	3697	0.48	3573	0.24	1834	0.24	1834	0.24	1783	0.38	2845	15,3	115235	76.49	574677	1.81	13611	2015
697035	4.91	34234	0.19	1333	1.50	10449	2.03	14155	0.28	1939	0.27	1892	0.39	2706	15	104519	73.49	512264	1.94	13544	2016
839036	4.17	34998	0.16	1301	1.24	10396	1.93	16156	0.23	1946	0.24	2053	0.30	2553	13,9	116586	76.31	640252	1.51	12795	2017
1112885	3.15	35002	0.15	1645	1.07	11901	1.86	20645	0.19	2161	0.18	2028	0.25	2777	13,7	152334	78.36	872030	1.11	12362	2018
980704	3.77	36987	0.17	1635	1.23	12104	1.72	16869	0.21	2059	0.19	1874	0.26	2556	14,2	139265	76.98	754961	1.26	12394	2019
663537	5.71	37865	0.26	1743	1.98	13120	2.84	18845	0.31	2031	0.31	2045	0.37	2482	18,3	120602	67.98	451093	2.07	13711	2020
7793	4.	367	0.	19	1.	143	2.	197	0.	21	0.	21	0.	256	17	1341	70.	5512	1.	143	202

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الستين (أيار) 2023
ISSN: 2617-9563

68	72	65	25	31	84	24	54	65	27	22	28	65	33	5	,2	78	73	32	84	21	1

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء ، المملكة العربية السعودية.

يتضح من الجدول السابق مدى التنوع في صادرات ، وكان أعلى هذه الصادرات صادرات المنتجات المعدنية بنسبة 70.73% من إجمالي صادرات 2021 ، ثم صادرات المواد الكيماوية واللدائن بنسبة 17.2% من إجمالي صادرات 2021 ، ثم صادرات المعادن ومصنوعاتها بنسبة 2.54% من إجمالي صادرات 2021.

يتضح من العرض السابق أيضا أن الصادرات غير النفطية – والتي بلغت نسبتها في المتوسط حوالي 70% - حسب ما تم عرضه في الجداول السابقة ، تعد عنصرا هاما من عناصر التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، إذ يمكنها أن تلعب أدوارا هامة في النمو المستدام ، وخلق فرص وظيفية جديدة.

قوام نجاح السياسة التصديرية غير النفطية في المملكة

في الوقت الذي تسعى فيه المملكة إلى تحقيق أهدافها التنموية وفق رؤية 2030 ، نجد أن تحقيق التنويع الاقتصادي هو القوة الدافعة لتحويل الرؤية إلى واقع . ويرتكز التنويع الاقتصادي على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل الوطني للمملكة ، وأن يكون هذا التنوع تعزيزا لصادرات المملكة غير النفطية.

وتمتلك المملكة من المقومات التي تجعلها بعد مشيئة الله تعالى التي من الممكن أن تحقق نجاحات قياسية في السياسة التصديرية غير النفطية ، وأهم هذه المقومات ما يلي :

1. **نموذج الدولة الإسلامي :** تعد المملكة العربية السعودية هي قبلة العالم الإسلامي ، ومحطة انظار جميع المسلمين من مختلف بقاع الأرض ، وقد استطاعت المملكة أن تنشأ نظاما سياسيا معاصرا ، يربط بين القيم الإسلامية للمجتمع وبين الديمقراطية كنموذج للحكم ، وأن هناك تكامل بين منظومة حكم تقوم على تعليمات ربانية وبين متطلبات الحياة المعاصرة . وهكذا نجد أن المملكة تمكنت من إيجاد نظام حكم ديمقراطي مبني على ثوابت الدين دون افراط أو تفريط ، هذا النموذج الفريد أعطى للمملكة ميزة نسبية بين دول الجوار ، أدت إلى استقرار سياسي ومجتمعي ، وهذا سوف يكون دافعا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي والمجتمعي في المملكة.
2. **نموذج القيادة الرشيدة :** المملكة لديها بفضل من الله قيادة رشيدة ، عارفة بمسئوليتها التاريخية تجاه الأمة الإسلامية والشعب السعودي ، إذ تدير الدولة وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية ، مع تلبية احتياجات العصر ، والسعي الدائم نحو تحقيق النمو للبلاد والرفاهية للعباد ، مما نال ثقة ومصداقية أبناء الشعب السعودي ، فقد سعت المملكة وما زالت تسعى نحو تحقيق التنمية ، والقضاء على الفقر ، والسعي إلى الرفاه المشترك ، وسد الفجوة بين الدخول ، وإسعاد المواطن ، وتحقيق نهضة الأمة ، في ظل تحديات إقليمية وعالمية.

3. **نموذج تنمية ذات بعد انساني :** منذ تولي القيادة حكم البلاد بعد توحيدها وتحقيق الاستقرار السياسي ، توجهت المملكة نحو بناء الإنسان السعودي ، فهو أساس التنمية وهدفها ، لذا توجهت الحكومة إلى مواجهة الفقر ، وإيجاد فرص عمل ، والبنية التحية ، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم ، في كافة أماكن المملكة.

4. **نموذج نمو اقتصادي صاعد :** تعد المملكة العربية السعودية من أكبر اقتصاديات العالم ، وأنها أكبر اقتصاد في العالم العربي ، وتأتي بعد روسيا والولايات المتحدة في الترتيب الثالث للموارد الطبيعية ، وتأتي في المرتبة السابعة من بين مجموعة دول العشرين G20 ، وأيضا تحتل المركز السادس والعشرين في معيار التنافسية عالميا ، وأحد اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية ، مدعومة بنظام مالي قوي وقطاع بنكي فعال ، وشركات حكومية عملاقة ، تستند على كوادر سعودية ذات تأهيل عالي.

وقد سعت المملكة العربية السعودية إلى اجراء إصلاحات اقتصادية ، بغرض تخفيف الاعتماد على النفط كمصدر للناتج القومي منذ 2016 ، ووضعت العديد من الاستراتيجيات من أجل تنويع مصادر الدخل غير النفطي ضمن رؤية المملكة 2030 ، حيث تبنت المملكة سياسة تحويل هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ، مبني على تعزيز الإنتاجية ، ورفع مساهمة القطاع الخاص ، وتعظيم دوره ، وكذلك دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز استدامة المالية العامة . فأدت هذه الإصلاحات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي من 1.8% لعام 2019 إلى 2.1% في عام 2020.

5. **نموذج إداري ناجح** : قامت المملكة منذ اللحظات الأولى لتوحيدها بوضع برامج إصلاح إداري مؤسسي ، واستخدام نهج بناء المؤسسات ، فعملت الحكومة على إصلاح نظام الخدمة المدنية ، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري ، وإعادة هيكلة العمل في الإدارات المركزية والوزارات ، وتشكيل الوحدات الإدارية ، ووحدات تخطيط القوى العاملة ، وإنشاء العشرات من الشركات المملوكة للدولة والهيئات القانونية والاستشارية ، وشركات تقديم الخدمات المتنوعة ، وأيضا إدخال قانون أخلاقيات العمل محل التطبيق في جميع المؤسسات.

ثم الانتقال من مرحلة الإصلاح الإداري المؤسسي إلى مرحلة اصلاح بيئة العمل ، من خلال تحسين نظام وإجراءات العمل ، وتحسين الخدمات للجمهور ، وتغيير مواقف موظفي الخدمة المدنية ، وغرس أخلاقيات العمل ، واتباع سياسة الخصخصة ، والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة ، وإصلاح الميزانية ، وتحسين نظام الإدارة المالية بالدولة.

6. **نموذج دعم مباشر وغير مباشر للقطاعات التصديرية :** منذ أزمة النفط التي تعرضت لها المملكة وجميع الدول المصدرة للنفط ، وما كان له من مردود عكسي على اقتصاديات المملكة ، بدأت

أصوات من الداخل تنادي بضرورة تنويع مصادر الدخل القومي ، والخروج عن أحادية التصدير ، وقد استجابت القيادة الرشيدة لذلك ، لما رأته من صالح المملكة . ومن هنا تبنت المملكة استراتيجية تنويع ودعم الصادرات ، واتخذت الدولة عدد من الاجراءات لتحقيق هذا الهدف ، ومن أهمها ما يلي :

- توجيه العديد من الاستثمارات نحو قطاع التصدير ، ومنح القروض القصيرة وطويلة الأجل ، وبأسعار فائدة منخفضة لدعم المصدرين ، وكل ما هو مرتبط بالنشاط التصديري.
- تبسيط لوائح وإجراءات التصدير ، ومعالجة المشكلات التي يواجها المصدرون بسرعة وحسم ، وبالأخص القوانين واللوائح التي تحكم الرخص ، الخاصة باستيراد مستلزمات السلع الوسيطة والإنتاج.
- منح مزايا ضريبية للشركات المصدرة إلى الخارج ، وتوفير التمويل المباشر للمشروعات التصديرية.
- التوسع في انشاء المناطق الصناعية التصديرية ، حيث قامت الحكومة بزيادة عدد المناطق الصناعية المخصصة للتصدير ، بجانب المناطق التي كانت موجودة مع بداية خطط التنمية ، وذلك في العديد من المناطق ، وتوفير الخدمات الاساسية وبأسعار مدعمة.
- الإعفاءات الجمركية ، حيث قامت الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام والمواد الوسيطة ، والتي تعتبر مدخلات في الصناعات المخصصة للتصدير ، وإن كنا نرغب بأن تعفى هذه المواد من أي رسوم جمركية ، ليكون حافزا لعمليات التصدير.

7. **نموذج بيئة محلية دولية مواتية للتنمية :** المملكة ذات علاقات جيدة مع جميع دول العالم تقريبا ، سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي ، فالمملكة فاتحة لأبوابها لجميع دول العالم ، فهي مركز اهتمام جميع دول العالم الإسلامي والمسلمين ، كما أنها ذات علاقات جيدة مع باقي الدول المختلفة ، كما أنها تنتهج سياسة حسن الجوار مع البلدان المجاورة ، وسعت نحو تحقيق التنمية المشتركة مع الدول المتقدمة والنامية على حد السواء ، وفتح طرق الاستثمار في الداخل والخارج ، ودعم المشروعات في جميع المجالات ، والمساهمة في عملية التصنيع ، دون التركيز على مورد واحد ، وانتهاج استراتيجية تعدد وتنوع الصادرات ، وليس الاعتماد على النفط كمصدر أساسي وحيد للدخل القومي.

ومن أجل دعم بيئة دولية مواتية للتنمية ، والخروج عن أحادية التصدير ، انضمت المملكة للعديد من المنظمات الدولية ، وعقدت العديد من الاتفاقيات التجارية والتصديرية ، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، ومن هذه الاتفاقيات ما يلي :

- **الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية :** وذلك تحقيقا لمجموعة من الأهداف ، كتسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والاستثمارات والخدمات والسلع بين المملكة والدول ذات الاتفاقيات ، واعفاء المنتجات الصناعية والزراعية من الرسوم الجمركية أو تخفيضها.
- **الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي** : حيث تضمنت هذه الاتفاقيات إنشاء منطقة تجارة حرة ، يتم عن طريقها إلغاء رسوم الجمارك والرسوم ذات الأثر المماثل ، وهي خطوة أولية لمراحل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- **اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة :** فمنذ عام 1997 تم الإعلان عن قيام منظمة التجارة العربية الحرة ، وتم اعتبار يناير 2005 هو التطبيق الفعلي للإعفاء الكامل للرسوم الجمركية ، وبلغ عدد الدول الأعضاء المشتركين في هذه الاتفاقية 17 دولة عربية ، وبقت 5 دول عربية خارج هذه الاتفاقية ، وهي : الصومال وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر والجزائر.
- **المشاركة في عضوية المؤسسة العربية من أجل ضمان الاستثمار :** حيث تعهدت هذه المؤسسة بتقديم ضمانات ائتمان للصادرات العربية ، وتوفير التمويل والائتمان للصادرات العربية ، وتقديم ضمانات مالية ضد مخاطر الإنتاج من أجل التصدير.
- **انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية :** فالمملكة هي العضو رقم 149 في منظمة التجارة العالمية ، وكان الهدف من دخول المملكة إلى منظمة التجارة العالمية هو تعزير دور القطاع الخاص ، وتنويع القاعدة الصناعية ، وأيضا الدخول إلى عالم اقتصادي منفتح ، مما يساعد على زيادة تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.

ويرى الباحث أن عمليات تصدير المواد غير النفطية ينسجم مع جهود تنويع الاقتصاد ، وتأسيس لمرحلة ما بعد النفط ، من خلال تقوية قطاعات مهمة اخرى ، كالسياحة والترفيه والرياضة ، والقيام باستثمارات ذكية ، في المشاريع ذات التقنية العالية ، عبر صندوق الاستثمارات العامة ، وكل هذا يصب في مصلحة الدولة والمواطن.

الفصل الثالث : الدراسة القياسية

فروض الدراسة

قامت الدراسة التطبيقية على تسعة فروض أساسية وهي :

الفرض الأول :

استخدمت الدراسة القياسية نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression ، لنمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع (Y_1) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجمالي) كمتغير مستقل (X_1) ، وذلك بالأسعار الجارية.

وفي ضوء مشكلة البحث وأهميته فضلا عن تحقيق الهدف الرئيسي من هذا البحث ، فقد قام الباحث بصياغة واختبار الفرض التالي وهو : "ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع (Y_1) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل (X_1) ، وذلك عند مستوى معنوية 5% ، بالأسعار الجارية".•

بيانات اختبار الفرض الأول

من بيانات جدول رقم (3) السابق.

وباستخدام برنامج *SPSS* ، وكانت مخرجات تحليل الانحدار كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (10)

مخرجات تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع (Y_1) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل (X_1) ، وذلك بالأسعار الجارية

Var.	Model	Coefficients	Mean	Std. Dev.	N	R	Sig. (1-tailed)	R^2	ANOVA[a]	
									F	Sig.
Y_1			2063.12	905.77	23	0.989	.000	.979	962.105	.000[b]
X_1			142.52	75.98	23					
	Linear	Y1=382.252+11.794X1*								

a. Dependent Variable: y1

b. Predictors: (Constant), x1

*** sig. (p) P < 0.05**

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

• القيمة بالمليار ريال

1. قيمة F تعادل 962.105 وذات مستوى دلالة 0.000 ، أي أقل من مستوى الدلالة المسموح به 5% ، إذن يتم رفض الفرض العدمي H_0 وقبول الفرض البديل H_1 ، أي أن : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع (Y_1) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل (X_1) ، وذلك عند مستوى معنوية 5% ، بالأسعار الجارية.
2. معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي الإجمالي) وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) بالأسعار الجارية ، ذو معامل ارتباط مرتفع ، وذو علاقة طردية ، وهو ذو دلالة إحصائية.
3. النموذج القياسي الذي يربط بين النمو الاقتصادي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع (Y_1) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل أو مفسر (X_1) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية :

$$Y_1=382.252+11.794X_1$$

ومن هذا النموذج يتضح لنا أن معامل "قيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات)" X_1 يعادل 11.8 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو "زيادة قيمة الصادرات غير النفطية" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11.8% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

الفرض الثاني :

استخدمت الدراسة القياسية نموذج الانحدار الخطي البسيط ، لنمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجمالي) كمتغير مستقل (X_1) ، وذلك بالأسعار الجارية.

وفي ضوء مشكلة البحث وأهميته فضلا عن تحقيق الهدف الرئيسي من هذا البحث ، فقد قام الباحث بصياغة واختبار الفرض التالي وهو : "ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجمالي) كمتغير مستقل (X_1) ، وذلك عند مستوى معنوية 5% ، بالأسعار الجارية.•

بيانات الفرض الثاني

من بيانات جدول رقم (3) السابق.

• القيمة بالمليار ريال

ولإثبات مدى صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل (X_1) ، وذلك بالأسعار الجارية ، وذلك باستخدام برنامج *SPSS* ، وكانت مخرجات تحليل الانحدار كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (14)

مخرجات تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل (X_1) ، وذلك بالأسعار الجارية

Var.	Model	Coefficients	Mean	Std. Dev.	N	R	Sig. (1-tailed)	R^2	ANOVA[a]	
									F	Sig.
Y_3			1228.43	601.87	23	0.963	.000	.925	270.98	.000[b]
X_1			142.52	75.98	23					
	Linear	$Y_3=140.75+7.63X_1$*								

a. Dependent Variable: Y_3

b. Predictors: (Constant), X_1

*** sig. (p) $P < 0.05$**

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

1. قيمة F تعادل 270.98 وذات مستوى دلالة 0.000 ، أي أقل من مستوى الدلالة المسموح به 5% ، إذن يتم رفض الفرض العدمي H_0 وقبول الفرض البديل H_1 ، أي أن : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل (X_1) ، وذلك عند مستوى معنوية 5% ، بالأسعار الجارية.

2. معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) بالأسعار الجارية ، ذو معامل ارتباط مرتفع ، وذو علاقة طردية ، وهو ذو دلالة إحصائية.
3. النموذج القياسي الذي يربط بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل أو مفسر (X_1) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية :

$$Y_3=140.75+7.63X_1$$

ومن هذا النموذج يتضح لنا أن معامل "قيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات)" X_1 يعادل 7.6 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو "زيادة قيمة الصادرات غير النفطية" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 7.6% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

الفرض الثالث :

استخدمت الدراسة القياسية نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression ، لنمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية ، كقطاعات لأهم الصادرات غير النفطية ، وهي 10 قطاعات ، كمتغيرات مستقلة ($X_3 : X_{12}$) ، وذلك بالأسعار الجارية ، وهي

1. قطاع السلع الغذائية.
2. قطاع المنتجات المعدنية.
3. قطاع المنتجات الكيماوية واللدائن.
4. قطاع الورق ومصنوعاته.
5. قطاع الأنسجة ومصنوعاتها.
6. قطاع مصنوعات الحجر والجبس.
7. قطاع المعادن ومصنوعاتها.
8. قطاع الآلات والأجهزة الكهربائية.
9. قطاع سلع أخرى.
10. قطاع سلع معاد تصديرها.

وفي ضوء مشكلة البحث وأهميته فضلا عن تحقيق الهدف الرئيسي من هذا البحث ، قام الباحث بصياغة واختبار الفرض التالي وهو : "ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي غير

النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع Y_3 ، ومجموعة المتغيرات المستقلة المعبرة عن الصادرات غير النفطية بأنواعها المختلفة سابقة الذكر ، وذلك عند مستوى معنوية 5% ، بالأسعار الجارية".•

بيانات الفرض الثالث

جدول رقم (17)

تطور قيمة الصادرات غير النفطية حسب القطاعات المختلفة والناتج المحلى غير النفطي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2004 – 2022)

السلع الغذائية X3	المنتجات المعدنية X4	المنتجات الكيماوية واللدائن X5	الورق ومصنوعاته X6	الأنسجة ومصنوعاتها X7	مصنوعات من حجر وجبس X8	المعادن ومصنوعاتها X9	الآلات وأجهزة كهربائية X10	سلع أخرى X11	سلع معاد تصديرها X12	الإجمالي
365	415696	31128	1418	858	877	4482	2132	3014	9229	472491
436	606371	42055	1677	1196	1020	4991	2784	1916	10773	677144
522	706486	45936	2114	1252	1141	6781	3914	3678	14809	791339
744	771106	54036	2945	1193	1387	8905	5253	2151	19985	874403
887	1055300	62739	2955	1459	1633	10503	6388	4158	21472	1175482
1015	612344	53182	3116	1490	1590	6998	8418	2232	23768	723297
1107	808220	82338	38668	1502	1508	7205	3744	2691	19641	976591
1260	1192116	114898	4200	1527	1721	8395	3944	3389	24379	1367174
1285	1266354	124460	3622	1553	1903	9223	4236	4042	27720	1455965
1262	1208154	131800	3038	1658	1954	1954	3441	4767	30328	1399722
1340	1068088	143893	3149	1726	1909	1909	3110	4311	30403	1271903
1361	574677	115235	2845	1783	1834	1834	3573	3697	32213	751302
1354	512264	104519	2706	1892	1939	14155	10449	1333	34234	697035
1279	640252	116586	2553	2053	1946	16156	10396	1301	34998	839036

• القيمة لأقرب المليون ريال

1112885	35002	1645	11901	20645	2161	2028	2777	152334	872030	1236
980704	36987	1635	12104	16869	2059	1874	2556	139265	754961	1239
663537	37865	1743	13120	18845	2031	2045	2482	120602	451093	1371
779368	36765	1931	14324	19765	2122	2165	2565	134178	551232	1432
799121	39542	2012	14536	20013	2312	2272	2954	143512	601213	1522

ولإثبات مدى صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد ، لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية ، وهي 10 بنود ، كمتغيرات مستقلة($X_3 : X_{12}$) ، وذلك بالأسعار الجارية ، وذلك باستخدام برنامج *SPSS* ، وكانت مخرجات تحليل الانحدار كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (18)

مخرجات تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية كقطاعات مختلفة كمتغيرات مستقلة أو مفسرة ($X_3 : X_{12}$) ، بالأسعار الجارية

Var.	Model	Coefficients	Mean	Std. Dev.	N	R	Sig. (1-tailed)	R^2	ANOVA[a]	
									F	Sig.
Y3			1393060.26	527382.51	19	1.00	.000	0.994	138.57	.000[b]
x3			11065.52	3496.53	19	.903				
x4			771997.73	266610.61	19	.953				
x5			100668.21	40188.79	19	.916				
x6			4649.47	8261.13	19	-.119-				
x7			1659.26	376.62	1	-				

					9	.076-				
x8			1739.31	398.83	19	.934				
x9			10506.73	6535.68	19	.623				
x10			7250.89	4370.01	19	-.726-				
x11			2718.21	1118.05	19	-.327-				
x12			27374.36	9361.41	19	.974				
	Linear	Y3=223191.16+0.734X3+3.95X4+6.43X5+1.13X6+17.55X7-24.92X8+7.74X9-21.41X10-0.37X11+37.95X12*								

a. Dependent Variable: Y3

b. Predictors: (Constant), x12, x4, x6, x9, x11, x5, x7, x3, x10, x8

*** sig. (p) P < 0.05**

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

1. قيمة F تعادل 138.57 وذات مستوى دلالة 0.000 ، أي أقل من مستوى الدلالة المسموح به 5% ، إذن يتم رفض الفرض العدمي H_0 وقبول الفرض البديل H_1 ، أي أن : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كقطاعات مختلفة) كمتغيرات مستقلة أو مفسرة ($X_1 : X_{12}$) ، وذلك عند مستوى معنوية 5% بالأسعار الجارية.
2. معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) وقيمة الصادرات غير النفطية (كقطاعات مختلفة) بالأسعار الجارية ، ذوات معاملات ارتباط مرتفعة ، وذوات علاقات طردية ، وهي ذوات دلالة إحصائية.
3. النموذج القياسي الذي يربط بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كقطاعات) كمتغيرات مستقلة أو مفسرة ($X_3 : X_{12}$) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية

$$Y3=223191.16+0.734X3+3.95X4+6.43X5+1.13X6+17.55X7-24.92X8+7.74X9-21.41X10-0.37X11+37.95X12$$

ومن هذا النموذج يتضح لنا :

- معامل "قيمة صادرات قطاع السلع الغذائية X_3" يعادل 0.73 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع السلع الغذائية X_3" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 1% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع المنتجات المعدنية X_4" يعادل 3.95 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع المنتجات المعدنية X_4" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 4% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع المنتجات الكيماوية واللدائن X_5" يعادل 6.45 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع المنتجات الكيماوية واللدائن X_5" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 6.5% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع الورق ومنتجاته X_6" يعادل 1.13 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع الورق ومنتجاته X_6" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 1% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات الأنسجة ومنتجاتها X_7" يعادل 17.55 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع المنسوجات ومنتجاتها X_7" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 18% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

- معامل "قيمة صادرات قطاع مصنوعات من الحجر والجبس X_8" يعادل 24.92- تقريبا ، ذو إشارة سالبة ، أي ذو تأثير عكسي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو تخفيض "قيمة صادرات قطاع مصنوعات من الحجر والجبس X_8" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 25% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع المعادن ومصنوعاتها X_9" يعادل 7.74 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع المعادن ومصنوعاتها X_9" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 8% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع الآلات والأجهزة الكهربائية X_{10}" يعادل 21.41- تقريبا ، ذو إشارة سالبة ، أي ذو تأثير عكسي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو تخفيض "قيمة صادرات قطاع الآلات والأجهزة الكهربائية X_{10}" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 21% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع سلع أخرى X_{11}" يعادل 0.37- تقريبا ، ذو إشارة سالبة ، أي ذو تأثير عكسي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو تخفيض "قيمة صادرات قطاع السلع الأخرى X_{11}" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 0.4% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع سلع إعادة تصدير X_{12}" يعادل 37.95 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع سلع إعادة التصدير X_{12}" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 38% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

الفرض الرابع :

استخدمت الدراسة القياسية نموذج الانحدار الخطي البسيط ، لنمذجة العلاقة بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والصادرات غير النفطية كمتغير تابع (X_1) ، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، بالأسعار الجارية.

وفي ضوء مشكلة البحث وأهميته فضلا عن تحقيق الهدف الرئيسي من هذا البحث ، قام الباحث بصياغة واختبار الفرض التالي وهو : "ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والصادرات غير النفطية كمتغير تابع (X_1) ، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، بالأسعار الجارية". •

بيانات الفرض الرابع

من بيانات جدول رقم (3) السابق

ولإثبات مدى صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط ، لتحليل العلاقة بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والصادرات غير النفطية كمتغير تابع (X_1) ، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، بالأسعار الجارية ، وذلك باستخدام برنامج *SPSS* ، وكانت مخرجات تحليل الانحدار كما يوضحها جدول التالي :

جدول رقم (20)

مخرجات تحليل العلاقة بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والصادرات غير النفطية كمتغير تابع (X_1) بالأسعار الجارية

Var.	Model	Coefficients	Mean	Std. Dev.	N	R	Sig. (1-tailed)	R^2	ANOVA[a]	
									F	Sig.
X1			142.52	75.98	23	0.919	.000	.772	238.37	.000[b]
T			11.00	6.78	23					
	Linear	X1=24.39+10.74t*								

a. Dependent Variable: X1

b. Predictors: (Constant), t

*** sig. (p) P < 0.05**

• القيمة بالمليار ريال

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

1. قيمة F تعادل 238.37 وذات مستوى دلالة 0.000 ، أي أقل من مستوى الدلالة المسموح به 5% ، إذن يتم رفض الفرض العدمي H_0 وقبول الفرض البديل H_1 ، أي أن : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والصادرات غير النفطية كمتغير تابع (X_1) ، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، بالأسعار الجارية.
2. معامل الارتباط بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والصادرات غير النفطية كمتغير تابع (X_1) بالأسعار الجارية ، ذو معامل ارتباط مرتفع ، وذو علاقة طردية ، وهو ذو دلالة إحصائية.
3. النموذج القياسي الذي يربط بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والصادرات غير النفطية كمتغير تابع (X_1) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية

$X_1=24.39+10.74t$

ومن هذا النموذج يتضح لنا أن معامل "الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية t" يعادل 10.7 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الصادرات غير النفطية ، وبالتالي نجد أن هناك زيادة في قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار 11 مليون ريال سنويا بالأسعار الجارية ، وذلك بدرجة ثقة 95%

كما يمكن استخدام العلاقة السابقة فى تقدير الصادرات غير النفطية عن عدة سنوات بالأسعار الجارية ، كما يلى :

السنوات T	قيمة الصادرات غير النفطية المتوقعة بالأسعار الجارية • $X_1=24.39+10.74t$
2023	271.41
2024	282.15
2025	292.89
2026	303.63
2027	314.37
2028	325.11

• القيمة بالمليون ريال

2029	**335.85**
2030	**346.59**

ومن خلال هذا النموذج التنبئي يتضح لنا :

1. قيمة الصادرات غير النفطية بالأسعار الجارية لعام 2000 كانت 17.828 مليار ريال.
2. في ظل النموذج التنبئي من المتوقع أن تصل قيمة الصادرات غير النفطية بالأسعار الجارية لعام 2030 قيمة 346.59 مليار ريال . أي ما يعادل أكثر من 19 مرة مما كانت عليه في عام 2030 ، أي متجانس مع أهداف الرؤية 2030.

الفرض الخامس :

استخدمت الدراسة القياسية نموذج الانحدار الخطي البسيط ، لنمذجة العلاقة بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والناتج المحلى الإجمالي غير النفطي كمتغير تابع (Y_3) ، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، بالأسعار الجارية.

وفي ضوء مشكلة البحث وأهميته فضلا عن تحقيق الهدف الرئيسي من هذا البحث ، قام الباحث بصياغة واختبار الفرض التالي وهو : "ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) والناتج المحلى الإجمالي غير النفطي كمتغير تابع (Y_3) ، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، بالأسعار الجارية". •

بيانات الفرض الخامس

من بيانات جدول رقم (3) السابق

ولإثبات مدى صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والناتج المحلى غير النفطي كمتغير تابع (Y_3) ، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، بالأسعار الجارية ، وذلك باستخدام برنامج *SPSS* ، وكانت مخرجات تحليل الانحدار كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (24)

الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والناتج المحلى غير النفطي كمتغير تابع (Y_3) ، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، بالأسعار الجارية

Var.	Model	Coefficients	Mean	Std. Dev.	N	R	Sig. (1-tailed	R^2	ANOVA[a]	
									F	Sig.

• القيمة بالمليار ريال

							)			
Y3			**1228.43**	**601.87**	**23**	**0.985**	**.000**	**0.970**	**687.78**	**.000 b**
T			**11.00**	**6.78**	**23**					
	Linear	**Y3=266.84+87.42t***								

a. Dependent Variable: Y3

b. Predictors: (Constant), t

*** sig. (p) P < 0.05**

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

1. قيمة F تعادل 687.78 وذات مستوى دلالة 0.000 ، أي أقل من مستوى الدلالة المسموح به 5% ، إذن يتم رفض الفرض العدمي H_0 وقبول الفرض البديل H_1 ، أي أن : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والناتج المحلي غير النفطي كمتغير تابع (Y_3) ، وذلك عند مستوى دلالة 5% ، بالأسعار الجارية.
2. معامل الارتباط بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والناتج المحلي غير النفطي كمتغير تابع (Y_3) ، ذو معامل ارتباط مرتفع ، وذو علاقة طردية ، وهو ذو دلالة إحصائية.
3. النموذج القياسي الذي يربط بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والناتج المحلي غير النفطي كمتغير تابع (Y_3) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية :

Y3=266.84+87.42t

ومن هذا النموذج يتضح لنا أن معامل "الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية t" يعادل 87.4 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي نجد أن هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 87 مليون ريال سنويا بالأسعار الجارية ، وذلك بدرجة ثقة 95%

كما يمكن استخدام العلاقة السابقة في تقدير قيمة الناتج المحلي غير النفطي عن عدة سنوات بالأسعار الجارية ، كما يلي :

السنوات T	قيمة الناتج المحلي غير النفطي المتوقع بالأسعار الجارية • Y3=266.84+87.42t
2023	2277.50
2024	2364.92
2025	2452.34
2026	2539.76
2027	2627.18
2028	2714.60
2029	2802.02
2030	2889.44

ومن خلال هذا النموذج التنبئي يتضح لنا :

1. قيمة الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية لعام 2000 كان 420.1 مليار ريال.
2. في ظل النموذج التنبئي من المتوقع أن تصل قيمة الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية لعام 2030 قيمة 2999.44 مليار ريال . أي ما يعادل أكثر من 7 مرات مما كانت عليه في عام 2030 ، أي متجانس مع أهداف الرؤية 2030 إلى حد ما.

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

من واقع الدراسة قياسية هناك العديد من النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة لعل أهمها ما يلي :

(1) النموذج القياسي الذي يربط بين النمو الاقتصادي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع (Y_1) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل أو مفسر (X_1) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية :

$$Y_1=382.252+11.794X_1$$

ومن هذا النموذج يتضح لنا أن معامل "قيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات)" X_1 يعادل 11.8 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو "زيادة قيمة الصادرات غير النفطية" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل

• القيمة بالمليون ريال

الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11.8% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

(2) النموذج القياسي الذي يربط بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات) كمتغير مستقل أو مفسر (X_1) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية :

$$Y_3=140.75+7.63X_1$$

ومن هذا النموذج يتضح لنا أن معامل "قيمة الصادرات غير النفطية (كإجماليات)" X_1 يعادل 7.6 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو "زيادة قيمة الصادرات غير النفطية" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 7.6% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

(3) النموذج القياسي الذي يربط بين النمو الاقتصادي غير النفطي بالمملكة العربية السعودية (الناتج المحلي غير النفطي) كمتغير تابع (Y_3) ، وقيمة الصادرات غير النفطية (كقطاعات) كمتغيرات مستقلة أو مفسرة ($X_3 : X_{12}$) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية

$$Y3=223191.16+0.734X3+3.95X4+6.43X5+1.13X6+17.55X7-24.92X8+7.74X9-21.41X10-0.37X11+37.95X12$$

ومن هذا النموذج يتضح لنا :

- معامل "قيمة صادرات قطاع السلع الغذائية X_3" يعادل 0.73 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع السلع الغذائية X_3" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 1% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع المنتجات المعدنية X_4" يعادل 3.95 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع المنتجات المعدنية X_4" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 4% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع المنتجات الكيماوية واللدائن X_5" يعادل 6.45 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة

نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع المنتجات الكيماوية واللدائن X_5" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 6.5% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

- معامل "قيمة صادرات قطاع الورق ومنتجاته X_6" يعادل 1.13 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع الورق ومنتجاته X_6" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 1% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات الأنسجة ومنتجاتها X_7" يعادل 17.55 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع المنسوجات ومنتجاتها X_7" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 18% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع مصنوعات من الحجر والجبس X_8" يعادل 24.92- تقريبا ، ذو إشارة سالبة ، أي ذو تأثير عكسي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو تخفيض "قيمة صادرات قطاع مصنوعات من الحجر والجبس X_8" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 25% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع المعادن ومصنوعاتها X_9" يعادل 7.74 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع المعادن ومصنوعاتها X_9" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 8% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع الآلات والأجهزة الكهربائية X_{10}" يعادل 21.41- تقريبا ، ذو إشارة سالبة ، أي ذو تأثير عكسي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو تخفيض "قيمة صادرات قطاع الآلات والأجهزة الكهربائية X_{10}" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 21% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

- معامل "قيمة صادرات قطاع سلع أخرى X_{11}" يعادل 0.37- تقريبا ، ذو إشارة سالبة ، أي ذو تأثير عكسي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو تخفيض "قيمة صادرات قطاع السلع الأخرى X_{11}" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 0.4% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- معامل "قيمة صادرات قطاع سلع إعادة تصدير X_{12}" يعادل 37.95 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي كلما اتجهت المملكة نحو زيادة "قيمة صادرات قطاع سلع إعادة التصدير X_{12}" بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة متوسط معدل الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 38% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

(4) النموذج القياسي الذي يربط بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والصادرات غير النفطية كمتغير تابع (X_1) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية

$$X_1=24.39+10.74t$$

ومن هذا النموذج يتضح لنا أن معامل "الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية t" يعادل 10.7 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الصادرات غير النفطية ، وبالتالي نجد أن هناك زيادة في قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار 11 مليون ريال سنويا بالأسعار الجارية ، وذلك بدرجة ثقة 95%

(5) النموذج القياسي الذي يربط بين الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية (كمتغير مستقل) (t) ، والناتج المحلي غير النفطي كمتغير تابع (Y_3) بالأسعار الجارية يأخذ شكل العلاقة القياسية التالية

$$Y3=266.84+87.42t$$

ومن هذا النموذج يتضح لنا أن معامل "الاتجاه الزمنى لتطور قيمة الصادرات غير النفطية t" يعادل 87.4 تقريبا ، ذو إشارة موجبة ، أي ذو تأثير طردي على أداء الناتج المحلي غير النفطي ، وبالتالي نجد أن هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 87 مليون ريال سنويا بالأسعار الجارية ، وذلك بدرجة ثقة 95%

ثانيا : التوصيات

من واقع الدراسة التي قام الباحث ، ومن خلال الدراسة القياسية والمقابلات الشخصية لبعض المسئولين وبعض كبار رجال الاقتصاد يوصي الباحث بالآتي :

(1) يجب تسهيل الإجراءات الخاصة بالتصدير ، لأن هذا سوف تؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي للدولة ، من خلال تحسين ظروف المنافسة للمنتجين في هذه الدول ، مع ضمان كل دولة لنفسها الحق في حماية الأنشطة التجارية غير المشروعة.

(2) يجب استهداف برامج واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول ، وأن تكون وفق منهجية مدروسة ومضبوطة ، وأن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البلد المعني ، كما يجب في نفس الوقت الاستفادة من تجارب دول أخرى حققت نجاحا في هذا الصدد ، كوريا الجنوبية ، الصين ، ماليزيا ، اندونيسيا ، وغيرها من الدول.

(3) يجب على المملكة الاستفادة من تجربة إندونيسيا ، والأخذ بكل ما أخذت به من عوامل النجاح سواء الداخلية أو الخارجية ، وهذه التجربة التنموية جعلت من هذا البلد نموذجا هاما في البناء الاقتصادي المرتبط بالتنمية البشرية المتزايدة.

(4) يجب على المملكة الاستفادة من تجربة ماليزيا التصديرية ، وقوام هذا النجاح يرجع للعديد من الأسباب ، منها : انتهاجها لتفعيل برامج الصادرات غير النفطية ، وتنويع هذه الصادرات ، والخروج عن احادية التصدير.

(5) يجب على أصحاب القرار في المملكة العربية السعودية الأخذ بالتجربة الماليزية الاقتصادية كنموذج يقتدى به في النهوض الاقتصادي ، فهي تجربة تستحق الاستشراف من قبل المملكة ، لما بين البلدين من علاقات ، ترتكز بالدرجة الأولى على الجانب الديني ، وكذلك التشابه الاقتصادي ، حيث ماليزيا في تنويع مصادر دخلها ، وإحداث طفرة في التنوع الاقتصادي ، وهو أمر مطلوب في المملكة.

(6) يجب على المملكة الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية ، إذ يمكن أن يلعب الاستثمار في تنمية الموارد البشرية دورا كبيرا في عملية تنمية الصادرات ، وخاصة عند الاهتمام بالتعليم والتدريب الفني والتقني.

(7) يجب تفعيل أدوار مؤسسة "دراسات السلع المتخصصة" ، لفهم الأسواق العالمية ، والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لدخول هذه الأسواق ، وتوفير الدراسات والتقارير عن المنتجات حسب القطاعات المختلفة ، وأن تسلط هذه الدراسات الضوء على حجم السوق المستهدف ، وشركاء الأعمال المحتملين ، والنظرة العامة التنافسية ، والطريق المناسب إلى قنوات السوق ، وتفضيلات العملاء ، وبيئة الأعمال ، وغيرها من المعلومات ، التي من شأنها أن تساعد في إدارة وتقليل مخاطر دخول السوق ، وتقدم مدخلات مفصلة لصياغة استراتيجية دخول السوق ، بالإضافة إلى خفض تكاليف أنشطة أبحاث السوق.

(8) بجب تنويع سلة الصادرات السعودية ، والخروج من أحادية تصدير النفط ، وكذلك على مستوى المستثمرين وأصحاب الشركات الوطنين ، بأهمية التصدير ، ودوره في دفع عجلة التنمية بالبلاد ، وما له من آثار إيجابية في رفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع السعودي.

(9) يجب تسهيل الإجراءات الخاصة بالتصدير ، حيث سيؤدي ذلك إلى تحسين النمو الاقتصادي للدولة ، وتحسين ظروف المنافسة للمنتجين في هذه الدول ، مع ضمان كل دولة لنفسها الحق في حماية أنشطتها التجارية.

(10) يجب التوسع والاهتمام بالصادرات الصناعيات التحويلية : والتحول من صادرات نفطية وتعدينية استخراجية إلى صادرات صناعات تحويلة ، والتوسع في الصادرات تامة الصنع أو نصف مصنعة.

(11) يجب إبراز دور الدولة في جعلها مرجعية الصادرات غير النفطية : فالواقع يؤكد أن هذه النهضة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا ليس نابعا من فكرة السوق الحرة ، ولكن كان نتيجة تدخل حكومي محكم للتخطيط ، ومن هنا يجب إنشاء مؤسسات اقتصادية ضخمة تابعة للقطاع العام ، ذات الاهتمام بعملية التصدير ، والتحول نحو الصناعات كثيفة التكنولوجيا ورأس المال.

(12) يجب التوسع في إنشاء المناطق الحرة : إذ يجب على المملكة إنشاء العديد من المناطق الحرة الصناعية للتصدير والانفتاح التجاري ، وتطوير القائم منها ، فهذه المناطق هي حلقة الوصول بأطراف التجارة الدولية.

(13) يجب على المملكة التوسع في استخدام سياسات الحوافز المالية والجمركية لتشجيع التصدير ، وإحلال الاستيرادات ، والاعتماد على البدائل المحلية ، واستخدام مجموعة من السياسية الرئيسية ، كالحوافز المالية وهيكل التعريف التمييزي ، وإعادة النظر في قانون الاستثمار الأجنبي ، وكذلك تمديد الامتيازات الضريبية والرسوم الجمركية على الصناعات المصدرة ، والذي يعد هو الجانب الأكثر أهمية للسياسة التجارية.

(14) يجب التوسع في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الداخل : من خلال التوسع في إنشاء العديد من مناطق التجارة الحرة ، وتوفير مزايا ضريبية وجمركية على الاستثمار الأجنبي ، لجذب الاستثمارات الأجنبية الموجهة لسوق التصدير.

(15) يجب على المملكة تفعيل أدوار كل المؤسسات ذات الصلة بالتصدير ، كهيئة تنمية الصادرات السعودية "الصادرات السعودية" ، وتسخير كافة إمكاناتها وجهودها ، للمساهمة في رفع نسبة الصادرات غير النفطية . كذلك مؤسسة "الصادرات السعودية" لدعم المصدرين بكافة الأساليب والطرق ، وتوفير كافة الخدمات التي لدعم المصنعين والمصدرين من خلال ما يقدمه مركز

"دراسات السلع المتخصصة" ، من مساعدة المصدرين ، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرار التصدير إلى الأسواق المستهدفة والنجاح فيها.

(16) يجب دعم مركز "دراسات السلع المتخصصة" ، لما له من أهمية خاصة لفهم الأسواق العالمية ، والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لدخول هذه الأسواق ، وأن تسلط هذه الدراسات الضوء على حجم السوق المستهدف ، وشركاء الأعمال المحتملين ، والنظرة العامة التنافسية ، والطريق المناسب إلى قنوات السوق ، وتفضيلات العملاء ، وبيئة الأعمال ، وغيرها من المعلومات ، التي من شأنها أن تساعد في إدارة وتقليل مخاطر دخول السوق ، وتقدم مدخلات مفصلة لصياغة استراتيجية دخول السوق ، بالإضافة إلى خفض تكاليف أنشطة أبحاث السوق.

(17) يجب على هيئة تنمية الصادرات السعودية "الصادرات السعودية" ، من تسخير كافة إمكاناتها وجهودها ، للمساهمة في رفع نسبة الصادرات غير النفطية ، بما ينسجم مع رؤية المملكة الحكيمة ، واتخاذها في سبيل ذلك العديد من الإجراءات ، التي تعمل على مساعدة ودعم المنتج السعودي ، بأن يكون منافسا قويا في الأسواق العالمية والإقليمية.

المراجع

أولا – المراجع العربية

1. **إبراهيم صالح العمر ، احمد أبو اليزيد الرسول ، (2018) ، تحليل قياسي للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية ـ تطبيق تحليل التكامل المشترك والسببية للفترة 1980 – 2016 ، الكويت ، مجلة الكويت الاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 23 ، ص 5**
2. **أحمد آل درويش ، (2015) ، المملكة العربية السعودية ـ معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، ، مطبوعات صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ص 1**
3. **أماني برهان الدين لوبيس ، الديمقراطية بإندونيسيا ، (2020) إندونيسيا : جاكرتا ، مجلة جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية ، ص17**
4. **عادل عبد العظيم ، (2019) ، التجارب الدولية في التنمية : تجربة ماليزيا ، الكويت ، مجلة المعهد العربي للتخطيط ، السنة الخامسة ، العدد 2 ، ص 6**
5. **محمود مسعودي ، (2018) ، استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب ونماذج رائدة ، مصر : القاهرة ، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال ، المجموعة 2، العدد 7 ، ص 225**
6. **ممدوح عوض الخطيب ، (2011) ، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي ، الكويت ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، مجلد 18 ، العدد 2 ، ص 29**

7. ممدوح عوض الخطيب ، (2019) ، التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي ، المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد 26 ، العدد 2 ، ص 6
8. نادية فاضل عباس ، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010 ، (2012) ، مصر : القاهرة ، مجلة دراسات دولية ، ع54 ، ص 156

ثانيا : التقارير الدورية

1. التقرير الاقتصادي السعودي السنوي ، أعداد متنوعة.
2. الهيئة العامة للإحصاء ، أعداد متنوعة.

ثالثا – المراجع الأجنبية

1. Iqbal Athar, Hameed Irfan and Devi Komal, (2022) , Relationship between Exports and Economic Growth of Indonesia “, European Journal of Social Sciences ,p.27.
2. Abogan M. , Akinola A. , and Baruwa O. , (2020) , Non-oil Export and Economic Growth in Nigeria(1980-2018) , Journal of Research in Economics and International Finance. 3(1), 1-11. , p.43
3. Christine Lagarde, Ingredients for Malaysia's Economic Prosperity By Christine Lagarde, Managing Director, International Monetary Fund, INTERNATIONAL MONETARY FUND. 2022.
4. OP, Abogan ; EB,Akinola ; OI, Baruwa ,(2014), Non-oil Export and Economic Growth in Anodize (1980-2011), Journal of Research in Economics and International Finance, 3(1) , p.1-11.

رابعا : المواقع الالكترونية

1. https://2u.pw/9Tdbg
2. https://2u.pw/9Tdbg
3. https://2u.pw/pocVx
4. https://2u.pw/TT1Qj
5. https://2u.pw/ulyLH
6. https://2u.pw/X5J02
7. https://bit.ly/3CGLzLt .
8. https://bit.ly/3Cnpy3N .

9. https://bit.ly/3Cnpy3N .
10. https://bit.ly/3R9UjNU
11. https://kl-forum.org/ar/kl2569
12. https://sabq.org/business/5gfgbc
13. https://saso.gov.sa/ar/Laws-And-Regulations/exeRules/Pages/organizing.aspx
14. https://www.saudiexports.gov.sa/ar/media/news/Pages
15. https://www.saudiexports.gov.sa/ar/pages/default.aspx
16. https://www.stats.gov.sa/
17. https://www.stats.gov.sa/